العراق | IRAQ

USCIRF–RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

«اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) لجنة حكومية فيدرالية تابعة للولايات المتحدة، وهي لجنة مستقلة تحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة بوجه عام. وتعتمد «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» *(USCIRF)*، التي أُنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (*IRFA*) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصدها الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتُقدِّم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) كيان مستقل ومنفصل ولا يمت بصلة بوزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للجنة لعام 2020 تكليلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عامٍ كاملٍ لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع ولتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير وديسمبر عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني هنا أو الاتصال مباشرةً بـ «اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (*USCIRF*) على الرقم 3240-523-202.

النتائج الرئيسية:

في عام 2019، شهدت أحوال الحريات الدينية في العراق تحسنًا متزايدًا في بعض الجوانب، وإن بقيت في جملتها مثيرة للمخاوف؛ إذ واجه أبناء الأقليات الدينية في سهول نينوى وجبل سنجار عواقب كبرى فيما يتعلق بعودتهم إلى مواطنهم على المدى القصير وفيما يتعلق بأمان وجودهم واستمراره على المدى البعيد. ورغم نجاح تحالف القوات المسلحة العراقية، وقوات البيشمركة الكردية، والقوات العسكرية الأمريكية، وغيرهم من الشركاء من مختلف الجنسيات، في تحرير الأراضي من قبضة تنظيم داعش في أواخر عام 2017، بقيت مناطق كثيرة، من تلك التي كانت تحت سيطرة تلك الجماعة الإرهابية، مهجورة أو شبه مهجورة من سكانها في عام 2019. وقد عززت المساعدات الإنسانية الكبيرة، التي قدَّمتها الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة الدولية، جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في تلك المناطق، وإن كان عشرات الآلاف من المدنيين من الأقليات الدينية والعرقية ما زالوا عُرضةً لمخاطر جليلة. فقد بقي معظم المسيحيين العراقيين مُهجَّرين، وزادت شدة التحديات التي تواجههم حتى بعد عودتهم، بينما ما زال الأيزيديون، الذين فرَّ 500 ألف منهم من فظائع داعش في عام 2014، يواجهون كربات شديدة في عام 2019. ولم تُجرَ معالجة الصدمة الجماعية التي لحقت بهم من الفظائع، التي ارتكبها تنظيم داعش بحقهم، إلى حد كبير، متجسدةً في حقيقة أن مصير ما يقرب من 3 آلاف من النسوة والأطفال الأيزيديين المُختطَفين ما زال مجهولاً. وفي استبيان أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في شهر فبراير، أفاد 3% فحسب من المُهجَّرين الأيزيديين، مِمَّن أُجريت معهم اللقاءات، بأنهم يعتزمون العودة إلى ديارهم في سنجار. وليس ثمة دليل واضح على أن هذه النسبة قد زادت عن ذلك كثيرًا. وفي الوقت ذاته، تتبين هشاشة أي دعوى بزيادة الاستقرار في شمالي غرب العراق في ظل ظهور مواطن جديدة للاضطرابات، ومنها الاحتجاجات التي اندلعت في مدن العراق، وتجدد أعمال العنف على اختلاف جنسيات المتورطين فيها في شمالي شرق سوريا المجاورة.

وما زال التقدم باتجاه تحسين أحوال الحريات الدينية يواجه العراقيل؛ ولعل أبرز أسباب ذلك مطلقًا هو غياب الأمن بسبب الحضور المتزايد لقوات الحشد الشعبي التي تجد في إيران دعمًا كبيرًا لها. فما زالت قوات الحشد الشعبي هذه تعمل دونما مساءلة أو عقاب في غالب الأحيان، رغم المساعي المبذولة ظاهرًا لوضع هذه القوات تحت إشراف القوات المسلحة العراقية وتحت مسؤوليتها. فقد كان لبعض فصائل الحشد، ومنها اللواء الثلاثون (المعروف باسم حشد «الشبك») واللواء الخمسون (المعروف باسم حشد «بابل») اللذان يحظيان بدعم إيران، دور جاد في زرع العداء المتزايد للعائدين في المدن الرئيسية في تلك المنطقة، أو في عرقلة حركة العائدين دخولاً إلى تلك المناطق وخروجًا منها. فما زالت بعض هذه الفصائل تُضيّق على العائدين من المسيحيين وتُهدِّدهم في برطلة وقراقوش وغيرهما من الأماكن. ففي شهر سبتمبر، على سبيل المثال، فرض اللواء الثلاثون حظر تجول على المسيحيين في برطلة في أثناء إحياء ذكرى يوم عاشوراء لدى الشيعة؛ وهو فعل يُؤجِّج الخلافات في مجتمع يعاني بالفعل من التوترات الطائفية. وقد أتى هذان اللواءان بأعمال شديدة التخريب حتى إن وزارة الخزانة الأمريكية قد فرضت العقوبات بموجب قانون ماغنيتسكي الدولي على قائديهما: «وعد قدو» و«ريان الكيلاني» في شهر يوليو.

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- وضع العراق على «قائمة الرصد الخاص» (Special Watch List)، لدى وزارة الخارجية الأمريكية، لتورطها في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الحريات الدينية، أو لتغاضيها عن ارتكاب تلك الانتهاكات؛ وذلك بموجب ما يقضي به قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- مواصلة الضغط على الحكومة العراقية، ضمن العلاقات الثنائية شديدة الأولوية بين البلدين، لإنفاذ سياستها المعلنة بشأن كبح جماح قوات الحشد الشعبي، وبخاصة تلك الفصائل التي ما زالت تتورط في تأجيج أحداث العنف الطائفي، أو التي تضع عراقيل معينة أمام عودة الأيزيديين والمسيحيين وغيرهم من أبناء الطوائف الدينية والعِرقية في شمال العراق وإعادة تأهيلهم، أو التي تتدخل في مواجهة الحركة الاحتجاجية تحقيقًا للمصالح الإيرانية في البلاد، أو تلك المتورطة في جميع ذلك.
- فرض عقوبات مُوجَّهة على المزيد من قادة قوات الحشد الشعبي مِمَّن يتولون توجيه الميليشيات إلى التورط في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الحريات الدينية؛ وذلك بتجميد أصول هؤلاء الأفراد أو بمنعهم من دخول الولايات المتحدة، أو بإنفاذ هذين الإجراءين كليهما، على خلفية تورط هؤلاء في ارتكاب انتهاكات بعينها بحق الحريات الدينية، وبموجب الصلاحيات المالية وتلك المتعلقة بمنح تأشيرات الدخول فيما يتصل بحقوق الإنسان.

- تسليط الضوء على الحريات الدينية بوصفها جزءًا من التعاون الأمريكي مع الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس وزرائه المقبل، وحثهما على إعطاء الأولوية لإعادة تأهيل الأطياف الدينية والعِرقية المستضعفة، التي تدخل في تكوين النسيج العراقي، والمحافظة عليها وإحسان تمثيلها.
- المساعدة على تمكين الأقليات الدينية والعِرقية في العراق؛ وذلك عن طريق ممثليها من السياسيين والمدنيين والقادة الدينيين، لتبدأ هذه الأقليات مباشرة مصالحها الخاصة والدفاع عنها، ومن ذلك بدء نقاش موسع بشأن إدارة منطقة سهول نينوى ووضع إطار أمني لتمثيل هذه الأقليات فيها.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)

- **زيارة وفد المفوضية:** إلى بغداد، في شهري يوليو وأغسطس عام 2019، للمشاركة في إيحاء ذكرى الإبادة التي ارتكبها تنظيم داعش بحق الأيزيديين في عام 2014
- **الاستماع:** نضال الأقليات الدينية للبقاء في العراق
- **تحديث السياسة:** حماية الأقليات الدينية في شمال العراق

معلومات مرجعية

العراق بلد متنوع دينيًا وعِرقيًا، وإن كان هذا التنوع قد تضاءل نتيجة ما شهدته البلاد مؤخرًا من غياب الاستقرار السياسي واشتداد العنف الطائفي وجموح الجماعات الإسلامية. ويُعرّف معظم العراقيين أنفسهم بأنهم مسلمون، ومنهم ما بين 64% إلى 69% من الشيعة، وما بين 29% إلى 34% من السُنَّة. ويعيش في البلاد، أيضًا، ما يُقدَّر بنحو 200 ألف مسيحي من مختلف الطوائف الكاثوليكية والأرثوذكسية والبروتستانتية، مِمَّن ما زالوا في البلاد من أصل عدد قدره 1,5 مليون مسيحي قبل عام 2003، بالإضافة إلى نحو 700 ألف من الأيزيديين، ومعظمهم ما زالوا مُهجَّرين داخليًا.

ويرتبط الدين والانتماء العِرقي في غالب الأحيان ارتباطًا وثيقًا أحدهما بالآخر في العراق؛ فقد واجهت كثير من الطوائف الصغرى في البلاد، ومنهم الصابئة المندائيون، والتركمان، والكاكائيون، والشبك، في الأعوام الأخيرة أخطارًا جليلة لا يسهل القطع بتعريفها على أنها دينية أو عِرقية حصرًا. وعانى كثير من أبناء هذه الطوائف الصغرى مشاقًّا شديدة في ظل حكم داعش أو لاذوا منه بالفرار؛ ومنهم الأيزيديون والتركمان الذين اختطف تنظيم داعش الآلاف من نسائهم وأطفالهم واتخذ منهم رقيقًا للجنس وعبيدًا للعمل، وما زالوا يناضلون من أجل العيش في العراق في عهد ما بعد داعش. ففي حين وجد بعض المُهجَّرين داخليًا من هؤلاء ملاذًا آمنًا لهم، وإن لم يكن مُستقَرًا تامًا، إلى جانب المجتمعات الأصيلة في الأراضي الخاضعة لسيطرة حكومة كردستان العراق، سعى آخرون إلى العودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية التي ما زالت تستعيد بناءها وتتعافى بوتيرة تتسم بالبطء والإصرار في آن معًا.

إعادة تأهيل الطوائف الدينية في شمال العراق في عهد ما بعد داعش

في عام 2019، حسبما علمت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) من مصادر عراقية، عاد ما يقدر بنحو 30% إلى 50% من الكلدان والآشوريين وغيرهم من المسيحيين إلى مواطنهم، بعد سقوط داعش في أواخر عام 2017، وكان معظمهم قبل ذلك لاجئين في إربيل وغيرها من مناطق إقليم كردستان العراق. على أنه، في الوقت نفسه، ما زال معظم الأيزيديين الذين نجوا من فظائع داعش يعانون في مخيمات المُهجَّرين داخليًا في دهوك، وعلى قمة جبل سنجار، وفي غيرها من أماكن شتاتهم. ذلك أن موطن الأيزيديين التاريخي، في سنجار، ما زال في الغالب مُنفِّرًا للعائدين منهم؛ فالطريق ما بين سنجار ودهوك تسدها نقاط التفتيش التي تقيمها قوات الحشد الشعبي أحيانًا، وفرص العيش هناك ضئيلة بسبب اقتصاد محلي أقعدته الأحداث بما أتت به، مع انعدام السبيل إلى طريق نقل السلع والخدمات التي تُعَدُّ شريانًا للحياة ما بين سنجار والموصل، واستمرار الخوف من انبعاث داعش. وما زاد الطين بلة أن الغارات الجوية التركية ما زالت تستهدف مرارًا وتكرارًا مواقع حزب العمال الكردستاني وحلفائه في سنجار وبالقرب منها منذ عام 2017، ومن ذلك آخر مستجدات الأحداث التي وقعت في شهري نوفمبر عام 2019 ويناير مطلع العام الجاري. وتزداد هشاشة أوضاع الأمن والاستقرار في تلك المنطقة بفعل الخطر الماثل خوفًا من تكرر وقوع تلك الغارات الجوية.

وفي عام 2019، كذلك، بقيت الطائفة الأيزيدية تلعق المرارة بسبب غياب تحقيق العدالة بشأن الفظائع التي ارتُكبت بحق أبنائها قبل خمسة أعوام. وما زالت المحاكم العراقية، منذ عام 2017، تُحاكِم بتهم الإرهاب آلاف المقاتلين مِمَّن يُشتبَه في انتمائهم إلى تنظيم داعش، في محاكمات أُجريت في الغالب لجماعات كبيرة العدد من السُنَّة، وجاءت بناءً على اعترافات قسرية، وليس على أساس الأدلة. على أن العدالة الانتقالية في العراق قد شهدت، في الواقع، نادرةً تُعَدُّ نقطة مضيئة في تاريخها؛ وهي تلك المساعي التي تبذلها المحاكم في محافظة نينوى اعتمادًا على أدلة رفيعة المستوى بدلاً من الاعترافات القسرية التي ما زالت تُشكِّل أساس المحاكمات في مواضع أخرى من البلاد على نحو يثير المخاوف. غير أن القضاء قد تجاهل ما قدَّمه الزعماء الأيزيديون من مطالب بشأن إجراء المحاكمات عن جرائم الحرب التي ارتكبها بحقهم مقاتلو داعش وقادته. ولغياب العدالة هذا، أيضًا، وجه ارتباطه الوثيق بالجهود الدولية المبذولة لتوثيق تلك الفظائع؛ ذلك أن فريق التحقيق الأممي المُخوَّل بتحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش (UNITAD) قد بدأ، في مارس، الكشف عن المقابر الجماعية في سنجار ومحيطها؛ وهي المقابر التي تحتوي على رفات من قضوا نحبهم من الضحايا الأيزيديين تحت بطش داعش.

قضايا أخرى تتعلق بالحريات الدينية في جميع أنحاء العراق

في عام 2019، ظلت أوضاع الحريات الدينية في إقليم كردستان على نحو ما كانت عليه في الأعوام السابقة إلى حد كبير؛ إذ تقاسمت الأغلبية المسلمة مع مختلف الأقليات الدينية أجواءً من الحرية مستساغة نسبيًا بالمقارنة مع ما يسود بقية المناطق في العراق، وإن بقيت بعض القضايا عالقةً هناك، ومنها مسألة أملاك بعض المسيحيين. كذلك، شهدت العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية تحسنًا متزايدًا بعد التوترات التي أحاطت باستفتاء الاستقلال الذي فشل في عام 2017؛ وهو ما سمح باستئناف العمليات المشتركة بينهما ضد تنظيم داعش وغيرها من مجالات التعاون بينهما، ومن ثم تقليل احتمالات غياب الاستقرار

الاجتماعي والسياسي في المناطق المتنازع عليها بينهما؛ وهي المسائل التي طالما شكَّلت خطرًا جليلاً على أوضاع الحريات الدينية في العراق.

أما في الأراضي الخاضعة للحكومة الاتحادية العراقية، فقد بدت هنالك بعض علامات التغير عن الأعوام السابقة فيما يتعلق بالمصالحة بين الشيعة والسُّنَّة أو غيرهما من الطوائف الدينية، أو الإصلاحات المحددة لتعزيز الشمول الديني، ومنها مراجعة المناهج الدراسية في المدارس العامة. غير أن قوانين الازدراء والردة بقيت هي الأخرى على حالها من دون تغيير، ولم يكن هناك تحرك نحو توسيع مساحة اعتراف الدولة أو حرية التعبد لتشمل الطوائف الدينية الصغرى، ومنها البهائيين وشهود يهوه وغيرهم.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

في عام 2019، تضمنت السياسة الأمريكية ذات الصلة المباشرة بأحوال الحريات الدينية في العراق، على نحو أساسي، تقديم المساعدات الإنسانية وفرض العقوبات المُوجَّهة. فحتى أكتوبر، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قد خصصت نحو 400 مليون دولار لمساعدة ضحايا داعش على التعافي وإعادة البناء؛ وذلك عن طريق شركائها من الجهات العراقية والجهات الدولية غير الحكومية. كذلك، زادت الحكومة الأمريكية من استعانتها بالإجراءات العقابية لتمييز قادة الحشد الشعبي والفسدة من السياسيين وغيرهم من الأفراد الذين كان لهم دور شديد التخريب فيما يتعلق بانتهاك الحريات الدينية أو حقوق الإنسان بوجه عام، أو فيما يتعلق بهما معًا. بالإضافة إلى قائدي قوات الحشد الشعبي المتقدم ذكرهما، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية، في يوليو، على قائمة «المواطنون المُحددون بوجه خاص» (Specially Designated Nationals) كُلاً من «نوفل حمادي السلطان» و«أحمد الجبوري»؛ وهما رجلا سياسة كان لإهمالهما وفسادهما بالغ الأثر في الأقليات الدينية وغيرها من مُكوِّنات المجتمع في محافظتي نينوى وصلاح الدين، على التوالي. وفي ديسمبر، أقدمت وزارة الخزانة الأمريكية على توسيع نطاق العقوبات التي تفرضها بموجب قانون ماغنيتسكي الدولي لتشمل رجلاً آخر من السياسيين الفاسدين وثلاثة أفراد آخرين، بصفتهم قادة جماعات مسلحة تعمل لصالح إيران، مِمَّن كانت لهم يد على نحو مباشر في ارتكاب أعمال العنف ضد المتظاهرين المدنيين الذين خرجوا في الاحتجاجات المناهضة لإيران والحكومة العراقية في شهر أكتوبر. وفي 3 يناير من العام الجاري؛ أي بعد انقضاء المدة المشمولة بالتقرير مباشرة، أسفرت إحدى الغارات الجوية الأمريكية في بغداد عن مقتل اثنين من أهم الشخصيات الفاعلة في عمليات قوات الحشد الشعبي؛ وهما: اللواء «قاسم سليماني»، قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي في إيران، و«أبو مهدي المهندس»، نائب قائد قوات الحشد الشعبي ومؤسس كتائب حزب الله في العراق.